المحددات الإقتصادية للإئتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية

د. محمد وهدان
مدرس بقسم إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة عين شمس

مستخلص

تهدف الدراسة إلي قياس تأثير المحددات الإقتصادية للإئتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية بالتطبيق علي البنوك العاملة في جمهورية مصرالعربية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلي ٢٠١٢، وقد تم تحليل الإئتمان المصرفى بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية ، وتمثلت المحددات محل الدراسة فى الودائع ومعدلات التضخم ونمو الناتج المحلى وسعر الخصم.

وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Technique وأشارت النتائج إلي أن المحددات الإقتصادية للإئتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية تشمل معدلات التضخم والودائع وسعر الخصم.

الكلمات المفتاحية :

البنوك المصرية Egyptian Banks
ربحية البنوك Banks Profitability
القروض المحلية Domestic Loans
القروض الأجنبية Foreign Loans

أولا: مقدمة

تسعى البنوك إلى تعظيم ربحيتها من خلال نشاطها الإقراضى، ولكنها في نفس الوقت إتحرص على المحافظة على درجة كافية من السيولة تكفل لهما مقابلة الطلبات العادية للمودعين في أي وقت، ومن هنا تتضح حساسية السياسة المالية في البنوك حيث تضع البنوك في اعتبارها دائما أن يكون الجزء الأكبر من الودائع التي تلتزم بها تستحق الدفع عند الطلب. ومن الطبيعي أن تتأثر أوجه استخدام الموارد بعاملي السيولة والربحية، وان تحدد البنوك حجم وهيكل مواردها المالية وأوجه استخدام تلك الموارد ودرجة سيولتها ومعدل ربحيتها.

و يرتبط قرار الائتمان المصرفي الذي تتخذه السلطات الائتمانية بالعناصر الائتمانية الحاكمة لنشاط البنك بشكل عام، والنشاط الائتماني بشكل خاص، بالبت في الطلبات المقدمة من عملاء البنك إما بالقبول أو بالرفض، ويتطلب كل قرار بمنح ائتمان إجراء موازنة بين العائد المتوقع والتكلفة والمخاطر المحتملة للائتمان المطلوب، في ضوء الخبرة السابقة للبنك، والظروف التي يمر بها نشاط العميل، وما هو متوقع أن يسود مستقبلا.

ويعتمد الدور الذي تقوم به البنوك المصرية في الدرجة الأولي على كفاءة أداء هذه البنوك بمعني قدرة البنوك علي تحقيق الإرباح، وهو هدف لا تسعي البنوك وحدها لتحقيقه، بل هدف أي منشاة أخري، كما أن تحقيق هذا الهدف يساعد البنوك علي القيام بوظائفها المختلفة (**طويرش**، ٢٠١٠). ومن هنا كانت أهمية تحليل ربحية هذه البنوك.

ثانيا: طبيعة المشكلة

الجدول التالى يوضح تطور نشاط البنوك المصرية خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠١٢ بالمليون جنيه:

جدول (١): تطور نشاط البنوك المصرية خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠١٢

السنة	القروض	القروض بالجنيه المصرى	القروض بالعملات الأجنبية
1992	58249	16174	28999
1993	67594	18523	31133
1994	79834	24078	37937
1995	106613	24800	49923
1996	128826	28227	64895
1997	152189	31817	82980
1998	172379	29115	105330
1999	204132	31261	131940
2000	226776	32107	150440
2001	241470	28941	164987
2002	266100	30892	185078
2003	284722	34885	199896
2004	296199	35430	205830
2005	308195	37242	205695
2006	324041	32642	214675
2007	353746	24188	239312
2008	401425	26652	258087
2009	429957	32880	267885
2010	465990	29812	287148
2011	474139	32688	284755
2012	506736	40417	304387

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد متنوعة.

إن تطور حجم الإئتمان المصرفى يمثل ظاهرة تستحق الدراسة، خاصة فى ظل الأزمة المالية العالمية، وتتمثل أسئلة البحث فيما يلى:

هل هناك تأثير معنوى للودائع على حجم الإئتمان الذى تمنحه البنوك المصرية؟ وهل يختلف التأثير فيما بين الإئتمان بالجنيه المصرى مقارنة به بالعملات الأجنبية؟

هل هناك تأثير معنوى لسعر الخصم على حجم الإئتمان الذى تمنحه البنوك المصرية؟ وهل يختلف التأثير فيما بين الإئتمان بالجنيه المصرى مقارنة به بالعملات الأجنبية؟

هل هناك تأثير معنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على حجم الإئتمان الذى تمنحه البنوك المصرية؟ وهل يختلف التأثير فيما بين الإئتمان بالجنيه المصرى مقارنة به بالعملات الأجنبية؟

هل هناك تأثير معنوى لمعدل التضخم على حجم الإئتمان الذى تمنحه البنوك المصرية؟ وهل يختلف التأثير فيما بين الإئتمان بالجنيه المصرى مقارنة به بالعملات الأجنبية؟

ثالثا: الدراسات السابقة

اهتمت دراسة (خليل، ٢٠٠٠) بتحليل ربحية البنوك، حيث وجد أنها تتأثر تأثرا جوهريا بكل من حجم الديون المتعثرة، ونسبة الديون المتعثرة، ونسبة مخصص خسائر القروض. وتناولت الدراسة البنك الأهلى المصرى، وبنك مصر، وبنك القاهرة خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦.

وقام Guo& Stepanyan (2011) بتحليل التغيرات فى حجم الإئتمان المصرفى باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والتحليل القطاعى للبيانات وبالتطبيق على عينة من الأسواق الناشئة. وتوصلت الدراسة غلى ان التغيرات فى حجم الإئتمان ترجع إلى كل من الناتج المحلى الإجمالى والإستثمارات الأجنبية ومعدل النموالإقتصادى ومعدل التضخم، بينما أشارت دراسة Barajas et al (2010) (٢٠١٠) إلى أن التغيرات فى نمو حجم الإئتمان المصرفى تتأثر بنوعية القرض، وذلك بالتطبيق على بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أشارت دراسة Takáts (٢٠١٠) إلى جوهرية تأثير عرض الإئتمان على التباطؤ في الإقراض عبر الحدود إلى الأسواق الناشئة خلال الأزمة المالية العالمية المعاصرة. وقد أشارت دراسة Franken (2010) إلى أن طفرة ما قبل الأزمة والتباطؤ في الدول الشريكة كانت من المحددات الرئيسية لنمو الائتمان خلال الأزمة. كما أشارت دراسة Bakker & Gulde (2010) أن هناك عوامل خارجية تمثل السبب الرئيسي لازدهار الائتمان بالأنظمة المصرفية للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي.

أما دراسة Kamil & Rai (2010) فقد أوضحت أن مصادر التمويل سواء كانت خارجية أو داخلية كان لها دور كبير أثناء الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وذلك فيما يختص بنموالائتمان، هلى مستوى الدول التي تعتمد أكثر على التمويل الخارجي التي تعاني أكثر من غيرها.

وقد اهتمت دراسة Guo & Stepanyan (2011) (٢٠١١) بتحليل مجموعة واسعة من اقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية والتحليل القطاعى للبيانات إلى أن البحوث التي تركز على مجموعة محددة من اقتصادات الأسواق الناشئة أو على فترات زمنية أقصر لا تتميز بقدرة تفسيرية عالية. ومن ناحية أخرى فإن استخدام بيانات لسلسلة زمنية طويلة بالتطبيق على عدد كبير من البنوك يظهر أن التمويل المحلي والأجنبي يسهم بإيجابية على نمو الائتمان. كما أشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي القوي يؤدي إلى نمو الائتمان، وارتفاع معدلات التضخم.

وهدفت دراسة Abdelkarim (2012) إلي تحديد العوامل الإدارية التى تحدد ربحية البنك فى البنوك التجارية الاردنية المدرجة فى بورصة عمان للاوراق المالية، باستثناء البنوك الاسلامية. وباستخدام عينة مكونة من ثلاثة عشر من البنوك الاردنية المدرجة فى البورصة بعمان خلال الفترة من ٢٠٠٥الى ٢٠١١، واوضحت النتائج ان نسبة التكلفة لها تأثير على الربحية، ومحفظة الائتمان،

والسيولة، وكفاية رأس المال، بينما لم يتضح أى تأثير معنوى لحجم البنك على الربحية.

أما دراسة Funso (2012) ، فقد تناولت مدى تأثير مخاطر الائتمان على لأداء البنوك التجارية فى نيجيريا خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وأظهرت النتائج ان مخاطر الائتمان لها تأثير سلبى على معدل العائد على موجودات البنوك مما يستوجب ضرورة أن تعزز البنوك من قدراتها فى تحليل الائتمان وادارة القروض.

وتهدف دراسة Bilal (2013) إلى التعرف على تأثير العوامل المحددة للاقتصاد الكلى للبنك على ربحية البنوك التجارية فى باكستان خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١١. وقد تم استخدام العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمتغير تابع. وتشير النتائج إلى كل من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين يتأثر تأثرا لإيجابيا بكل من حجم البنك، وصافى هامش الفائدة، ومعدل نمو الودائع، ويتأثر سلبيا بكل حجم القروض المتعثرة ومعدل التضخم.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من النواحى التالية:

- اهتمت الدراسات السابقة بحجم الإئتمان المصرفى بوجه عام، بينما تهتم هذه الدراسة بإجمالى حجم القروض، إلى جانب القروض الممنوحة بالعملة المحلية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية فى ظل الأزمة المالية العالمية.
- بعض الدراسات إهتمت بقياس تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على بحجم الإئتمان المصرفى ، بينما تهتم الدراسة الحالية بتحليل تأثير كل من حجم للودائع وسعر الخصم ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم على حجم الآئتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية.

رابعاً : فروض البحث

يقوم البحث علي اختبار مدي صحة الفروض التالية :

١- لا يوجد تأثير معنوي لحجم الودائع على حجم الإئتمان المقدم من البنوك المصرية فى ظل الأزمة المالية العالمية.

٢- لا يوجد تأثير معنوي لمعدل التضخم على حجم الإئتمان المقدم من البنوك المصرية فى ظل الأزمة المالية العالمية.

٣- لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الناتج القومى المحلى الإجمالى على حجم الإئتمان المقدم من البنوك المصرية فى ظل الأزمة المالية العالمية.

٤- لا يوجد تأثير معنوي لسعر الخصم على حجم الإئتمان المقدم من البنوك المصرية فى ظل الأزمة المالية العالمية.

خامساً: أهداف البحث وأهميته

يهدف البحث إلي التحقق من مدي صحة فرضيات البحث، وتحديد محددات حجم الإئتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية. وترجع أهمية البحث إلى أنه على الرغم من أن هناك مخاوف من الإفراط في تقديم القروض بالبنوك المصرية، مما يدفع إلى التفكير في تجنب الإفراط في تقديم مثل هذه القروض، إلا أن هذه المخاوف لا تمنع على الإطلاق من توفير التمويل المصرفى اللازم للأنشطة التجارية في ضوء القواعد المصرفية. كما أن التقدير الدقيق للقروض المصرفية له أهمية كبيرة للمصرفيين عند قيامهم بتخطيط مصادر أموال البنك واستخداماته.

سادساً : متغيرات البحث

الجداول التالية توضح المتغيرات المستخدمة في البحث ورموزها وطريقة حسابها:

جدول رقم (٢): المتغيرات التابعة

المتغير	رمزه	طريقة حسابه
إجمالى حجم الإئتمان	Y1	إجمالى حجم الإئتمان بالمليون جنيه
حجم الإئتمان المحلى	Y2	حجم الإئتمان المحلى بالمليون جنيه
حجم الإئتمان الأجنبى	Y3	حجم الإئتمان الأجنبى بالمليون جنيه

جدول رقم (٣) : المتغيرات المستقلة

المتغير	رمزه	طريقة حسابه
حجم الودائع	X1	حجم الودائع (بالمليون جنيه)
معدل التضخم	X2	المعلن من البنك المركزى المصرى
معدل الناتج المحلى الإجمالى	X3	المعلن من البنك المركزى المصرى
سعر الخصم	X4	المعلن من البنك المركزى المصرى

سابعاً : إختبار فروض البحث

يتناول الباحث فى هذا الجزء اختبار الفروض العدمية الأربعة الرئيسية محل الدراسة، وذلك باستخدام عينة من المشاهدات السنوية للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، والتى تمثل مجموعة من السلاسل الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٢) وحتى عام (٢٠١٢)، ثم عرض نتائج تلك الاختبارات وذلك على النحو التالى:

استخدم الباحث عدة نماذج إحصائية للتحقق من صحة أو عدم صحة الفروض العدمية محل الدراسة وهى:

- نماذج الانحدار المتعدد وكان الهدف منها تقدير المعالم الإحصائية المطلوبة لحساب القيم التنبؤية للمتغير التابع.
- نماذج الانحدار التدريجى وكان الهدف من استخدامها تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع، والتىُ يسمح لها بدخول نموذج الانحدار ومن رفض الفروض العدمية الخاصة بها، وكذلك تحديد المتغيرات المستقلة المستبعدة (غير الجوهرية)، التى لم يسمح لها بدخول نموذج الانحدار ومن ثم قبول الفروض العدمية الخاصة بها.

• نماذج الانحدار الصورى وكان الهدف من استخدامها دراسة تأثير الأزمة المالية التى حدثت فى بداية عام (٢٠٠٧) على كل من مقاطع وميول نماذج الانحدار الخطى المستخدمة.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع Y1، بدأ الباحث بفحص علاقات الارتباط البسيطة بين كل متغير تابع والمتغيرات المستقلة الأربعة الرئيسية، بغرض إجراء استطلاع مبدئى لنتائج اختبارات الفروض، وذلك من خلال التعرف على مدى قوة أو ضعف العلاقة بين كل زوج من أزواج المتغيرات محل الدراسة وكذلك إتجاه العلاقة (طردى أم عكسى)، ثم فحص جوهرية تلك العلاقات، وكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٤) :

جدول(٤): علاقات الارتباط بين المتغير Y1 والمتغيرات التفسيرية X1, X2, X3, X4

Correlations

		Y1	X1	X2	X3	X4
Y1	Pearson Correlation	1	.974**	-.190	.126	-.872**
	Sig. (2-tailed)		.000	.409	.586	.000
	N	21	21	21	21	21
X1	Pearson Correlation	.974**	1	-.111	.066	-.775**
	Sig. (2-tailed)	.000		.633	.778	.000
	N	21	21	21	21	21
X2	Pearson Correlation	-.190	-.111	1	-.466*	.311
	Sig. (2-tailed)	.409	.633		.033	.170
	N	21	21	21	21	21
X3	Pearson Correlation	.126	.066	-.466*	1	-.361
	Sig. (2-tailed)	.586	.778	.033		.108
	N	21	21	21	21	21
X4	Pearson Correlation	-.872**	-.775**	.311	-.361	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.170	.108	
	N	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلى:

١) توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين كل من (Y1, X1) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٩٧٤) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الأول H01 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y1, X1) وقبول الفرض البديل الأول H11، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)

٢) توجد علاقة ارتباط عكسية قوية بين كل من (Y1, X4) ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (- ٠,٨٧٢) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الرابع H04 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y1, X4) وقبول الفرض البديل الأول H14، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)

٣) لا توجد علاقات ارتباط معنوية بين كل من المتغيرين (Y1, X2) ، وبين كل من المتغيرين (Y1, X3) حيث تقل قيم معاملات الارتباط الخاصة بها عن ((٠,٥ مما يشير إلى ضعف العلاقة كم أنه لم تثبت معنوية تلك المعاملات عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لها تزيد عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول الفروض العدمية الثانى والثالث والقائلة بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y1, X2) وبين كل من (Y1, X3) ورفض الفروض البديلة الثانى والثالث، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)

أما عن نتائج اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، فقد أشارت باستخدام البرنامج الجاهز SPSS إلى أن النموذج المقدر يأخذ الشكل التالى:

$$Y1 = 307446.3 + 0.342\ X1 - 50323.5\ X2 - 449718\ X3 - 1477713\ X4$$

t	(6.492)	(14.111)	(-1.030)	(-1.392)
Sig.	(0.000)	(0.000)	(0.318)	(0.183

n = 21 R2 = 0.985 F = 267.802 Sig. = 0.000

يتضح من النتائج، ما يلى:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار (F) ، وذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث بلغت المعنوية المقابلة لها (Sig. = 0.000) وهى تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠,٩٨٥) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٩٨,٥% من التغير فى إجمالى القروض والخصومات (Y1)، والباقى يرجع لعوامل أخرى.
- ثبوت معنوية ثلاث من المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، معامل المتغير X1 ، ومعامل المتغير X4) وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل التفاضلى الجزئى الأول لإجمالى الودائع المشار إليها بـ X1 (٠,٣٤٢) ، ويعنى ذلك أن زيادة إجمالى الودائع بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه زيادة فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ٠,٣٤٢)) وحدة فى المتوسط. وبلغت قيمة المعامل التفاضلى الجزئى الأول لمعدل الخصم المشار إليها بـ X4 (- ١٤٧٧٧١٣) ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ١٤٧٧٧١٣)) وحدة فى المتوسط.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرضى العدم الأول H01 ، والرابع H04 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X1) على (Y1) وقبول الفرضين البديلين المقابلين H11، H14 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X1) على (Y1) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

- عدم ثبوت معنوية أثنين من المعاملات المقدرة (معامل X2 ، ومعامل X3) حيث يتضح من فحص المعنوية المقابلة لقيم إحصاء (t) لتلك المعلمات (Sig.) أنها تزيد عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، ويشير ذلك إلى عدم ثبوت معنوية تلك المعاملات عند مستوى المعنوية المحدد .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فرضى العدم الثانى H02 ، والثالث H03 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X2) على (Y1) ورفض الفرضين البديلين المقابلين H12، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X2) على (Y1) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

أما عن نتائج اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار التدريجى، فيمكن تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع باستخدام نماذج الانحدار التدريجى، ويعرض الباحث فيما يلى نتائج المرحلة الثانية، والأخيرة للانحدار التدريجى، والتى تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الجاهز SPSS

المرحلة الثانية:

$$Y1 = 269891.9 + 0.350\ X1 - 1383091\ X4$$

t (7.699) (15.428)

Sig. (0.000) (0.000)

n = 21 R2 = 0.983 F = 526.569 Sig. = 0.000

يتضح من النتائج، ما يلى:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) ، وذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث بلغت المعنوية المقابلة لها (Sig. = 0.000) وهى تقل عن مستوى

المعنوية ($\alpha = 0.05$) ، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠,٩٨٣) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٩٨,٣% من التغير فى إجمالى القروض والخصومات (Y1)، والباقى يرجع لعوامل أخرى.

• ثبوت معنوية المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، معامل المتغير X1 ، ومعامل المتغير X4) وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تساوى صفراً، ومن ثم تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل المقدر لإجمالى الودائع المشار إليها بـ X1 (٠,٣٥) ، ويعنى ذلك أن زيادة إجمالى الودائع بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه زيادة فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ٠,٣٥) وحدة فى المتوسط. وبلغت قيمة المعامل المقدر لمعدل الخصم المشار إليها بـ X4 (-١٣٨٣٠٩١) ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ١٣٨٣٠٩١) وحدة فى المتوسط.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرضى العدم الأول H01 ، والرابع H04 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X1 , X4) على (Y1) وقبول الفرضين البديلين المقابلين H11، H14 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X1 , X4) على (Y1) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

• لم يتمكن المتغيران (X2، X3) من دخول معادلة الانحدار التدريجى، ويشير ذلك إلى عدم وجود أى تأثير معنوى لأى من المتغيران على المتغير التابع .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فرضى العدم الثانى H02 ، والثالث H03 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X2 , X3) على (Y1) ورفض الفرضين البديلين المقابلين H12، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من

(X3 , X2) على (Y1) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

أما عن نتائج اختبارات تأثير الأزمة المالية، فيمكن بحث تأثير الأزمة المالية على نماذج الانحدار المقدرة (سواء على المقاطع أو الميول) باستخدام متغير صورى Dummy variable يعبر عن الأزمة، ويرمز له بالرمز (D) حيث: (D) تأخذ القيمة (١) صحيح فى سنة وقوع الأزمة والسنوات التالية لها ، ويأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك، وببحث أثر الأزمة على نموذج الانحدار التدريجى أمكن الحصول على النتائج التالية:

Y1 = 253299.3+ 0.377 X1 -1305020 X4 -15203.5 D

t (5.909) (8.369) (-5.075)

Sig. (0.000) (0.000) (0.000)

n = 21 R2 = 0.984 F = 341.087 Sig. = 0.000

ويتبين من فحص النتائج السابقة عدم معنوية المعامل المقدر للمتغير الصورى عند مستوى المعنوية المحدد (0.01 = □) مما يشير إلى عدم تأثير الأزمة المالية على Y1

وفيما يتعلق بالمتغير التابع Y2، بدأ الباحث بفحص علاقات الارتباط البسيطة بين كل متغير تابع والمتغيرات المستقلة الأربعة الرئيسية، بغرض الاستطلاع المبدئى لنتائج اختبارات الفروض، وذلك من خلال التعرف على مدى قوة أو ضعف العلاقة بين كل زوج من أزواج المتغيرات محل الدراسة وكذلك إتجاه العلاقة (طردى أم عكسى)، ثم فحص جوهرية تلك العلاقات، وكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٥) :

جدول (٥): علاقات الارتباط بين المتغير Y2 والمتغيرات التفسيرية X1, X2, X3, X4

Correlations

		Y2	X1	X2	X3	X4
Y2	Pearson Correlation	1	.522*	.086	.051	-.760**
	Sig. (2-tailed)		.015	.710	.825	.000
	N	21	21	21	21	21
X1	Pearson Correlation	.522*	1	-.111	.066	-.775**
	Sig. (2-tailed)	.015		.633	.778	.000
	N	21	21	21	21	21
X2	Pearson Correlation	.086	-.111	1	-.466*	.311
	Sig. (2-tailed)	.710	.633		.033	.170
	N	21	21	21	21	21
X3	Pearson Correlation	.051	.066	-.466*	1	-.361
	Sig. (2-tailed)	.825	.778	.033		.108
	N	21	21	21	21	21
X4	Pearson Correlation	-.760**	-.775**	.311	-.361	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.170	.108	
	N	21	21	21	21	21

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلى:

١) توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين كل من (Y2, X1) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٥٢٢) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الأول H01 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y2, X1) وقبول الفرض البديل الأول H11، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

٢) توجد علاقة ارتباط عكسية قوية بين كل من (Y1, X4) ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (- ٠,٧٦٠) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية

(٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الرابع H04 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y2, X4) وقبول الفرض البديل الرابع H14، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢

٣) لا توجد علاقات ارتباط معنوية بين كل من المتغيرين (Y2, X2) ، وبين كل من المتغيرين (Y2, X3) حيث تقل قيم معاملات الارتباط الخاصة بها عن ٠,٥ مما يشير إلى ضعف العلاقة كم أنه لم تثبت معنوية تلك المعاملات عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لها تزيد عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول الفروض العدمية الثانى والثالث والقائلة بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y2, X2) وبين كل من (Y2, X3) ورفض الفروض البديلة الثانى والثالث، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)

أما عن نتائج اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، فقد أشارت النتائج التى تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الجاهز SPSS إلى أن النموذج المقدر يأخذ الشكل التالى:

$$Y2 = 63735.353 - 0.008\,X1 + 19155.334\,X2 - 79777.3\,X3 - 245362\,X4$$

t (7.968) (-1.883) (2.321) (-1.462)

Sig. (0.000) (0 .078) (0.034) (0.163

n = 21 R2 = 0.759 F = 12.614 Sig. = 0.000

يتضح من النتائج، ما يلى:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) ، وذلك عند مستوى معنوية (% ١) حيث بلغت المعنوية المقابلة لها (Sig. = 0.000) وهى تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠,٧٥٩) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٧٥,٩% من التغير فى (Y2) ، والباقى يرجع لعوامل أخرى.

• ثبوت معنوية أثنين من المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، ومعامل المتغير (X4 وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تقل عن مستوى المعنوية (0.01 = □) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل التفاضلى الجزئى الأول لمعدل الخصم المشار إليها بـ X4 (-٢٤٥٣٦٢) ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ٢٤٥٣٦٢)) وحدة فى المتوسط.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الرابع H04 القائل بعدم وجود تأثير معنوى لـ (X4) على (Y2) وقبول الفرض البديل المقابل H14 القائل بوجود تأثير معنوى لـ (X4) على (Y2) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

• عدم ثبوت معنوية ثلاثة من المعاملات المقدرة (معامل X1 ، معامل X2 ، ومعامل (X3 حيث يتضح من فحص المعنوية المقابلة لقيم إحصاء (t) لتلك المعلمات (Sig.) أنها تزيد عن مستوى المعنوية (α = 0.01) ، ويشير ذلك إلى عدم ثبوت معنوية تلك المعاملات عند مستوى المعنوية المحدد .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فروض العدم الأول H01 ، الثانى H02 ، والثالث H03 القائلة بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X3، X2، X1) على (Y2) ورفض الفروض البديلة المقابلة H11، H12، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X3، X2، X1) على (Y2) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

أما عن نتائج اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار التدريجي، فيمكن تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (Y2) باستخدام نماذج الانحدار التدريجى، ويعرض الباحث فيما يلى نتائج المرحلة الثانية، والأخيرة للانحدار التدريجى، والتى تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الجاهز SPSS

المرحلة الثانية:

$$Y2 = 48111.268 - 171386\ X4 + 20874.991\ X2$$

t (15.514) (-6.341)

Sig. (0.000) (0.000)

n = 21 R2 = 0.693 F = 20.322 Sig. = 0.000

يتضح من النتائج، ما يلى:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) ، وذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث بلغت المعنوية المقابلة لـ (Sig. = 0.000) (F) وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠,٦٩٣) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٦٩,٣% من التغير فى (Y2) والباقى يرجع لعوامل أخرى.
- ثبوت معنوية المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، معامل المتغير X4 (وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تساوى صفراً، ومن ثم تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل المقدر لمعدل الخصم المشار إليه بـ X4 (-١٧١٣٨٦) ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى إجمالى القروض والخصومات قدرها ١٧١٣٨٦) وحدة فى المتوسط.
- أما معامل المتغير (X2) فقد ثبتت معنويته عند مستوى معنوية($\alpha = 0.05$) لأن قيمة (Sig. =0.018) وهذه القيمة تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ، فى حين أنها تزيد عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$)

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرضى العدم الثانى H02 ، والرابع H04 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X2) على (Y2) ، وقبول الفرضين البديلين المقابلين H12، H14 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X2) على (Y1) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢

• لم يتمكن المتغيران (X1، X3) من دخول معادلة الانحدار التدريجى، ويشير ذلك إلى عدم وجود أى تأثير معنوى لأى من المتغيران على المتغير التابع .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فرضى العدم الثانى H01 ، والثالث H03 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X1) على (Y2) ورفض الفرضين البديلين المقابلين H11، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X1) على (Y2) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢

وفيما يتعلق بنتائج اختبارات تأثير الأزمة المالية، فقد اتضح أنه باستخدام المتغير الصورى (D) للتعبير عن الأزمة، حيث: (D) تأخذ القيمة (١) صحيح فى سنة وقوع الأزمة والسنوات التالية لها ، ويأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك، وببحث أثر الأزمة على نموذج الانحدار التدريجى لـ (Y2) أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$Y2 = 52799.912 - 200632\ X4 + 17735.777\ X2 - 3777.121D$$

t	(14.363)	(-6.967)	(2.344
Sig.	(0.000)	(0.000)	(0.000

n = 21 R2 = 0.753 F = 17.282 Sig. = 0.000

ويتبين من فحص النتائج السابقة عدم معنوية المعامل المقدر للمتغير الصورى عند مستوى المعنوية المحدد ($\alpha = 0.01$) مما يشير إلى عدم تأثير الأزمة المالية على Y2

وفيما يتعلق بالمتغير التابع Y3، بدأ الباحث بفحص علاقات الارتباط البسيطة بين كل متغير تابع والمتغيرات المستقلة الأربعة الرئيسية، بغرض الاستطلاع المبدئى لنتائج اختبارات الفروض، وذلك من خلال التعرف على مدى قوة أو ضعف العلاقة بين كل زوج من أزواج المتغيرات محل الدراسة وكذلك إتجاه العلاقة (طردى أم عكسى)، ثم فحص جوهرية تلك العلاقات، وكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٦) :

جدول (٦): علاقات الارتباط بين المتغير Y3 والمتغيرات التفسيرية X1, X2, X3, X4

Correlations

		Y3	X1	X2	X3	X4
Y3	Pearson Correlation	1	.942**	-.245	.162	-.896**
	Sig. (2-tailed)		.000	.284	.483	.000
	N	21	21	21	21	21
X1	Pearson Correlation	.942**	1	-.111	.066	-.775**
	Sig. (2-tailed)	.000		.633	.778	.000
	N	21	21	21	21	21
X2	Pearson Correlation	-.245	-.111	1	-.466*	.311
	Sig. (2-tailed)	.284	.633		.033	.170
	N	21	21	21	21	21
X3	Pearson Correlation	.162	.066	-.466*	1	-.361
	Sig. (2-tailed)	.483	.778	.033		.108
	N	21	21	21	21	21
X4	Pearson Correlation	-.896**	-.775**	.311	-.361	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.170	.108	
	N	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلى:

١) توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين كل من (Y3, X1) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٩٤٢) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الأول H01 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y3, X1) وقبول الفرض البديل الأول H11، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)

٢) توجد علاقة ارتباط عكسية قوية بين كل من (Y3, X4) ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (- ٠,٨٩٦) وقد ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لمعامل الارتباط تساوى (٠,٠٠٠)، وهى تقل عن مستوى المعنوية المذكور (٠,٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرض العدم الرابع H04 القائل بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y3, X4) وقبول الفرض البديل الأول H14، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠١)

٣) لا توجد علاقات ارتباط معنوية بين كل من المتغيرين (Y3, X2) ، وبين كل من المتغيرين (Y3, X3) حيث تقل قيم معاملات الارتباط الخاصة بها عن (٠.٠٥) مما يشير إلى ضعف العلاقة كم أنه لم تثبت معنوية تلك المعاملات عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وذلك لأن قيمة (Sig.) المقابلة لها تزيد عن مستوى المعنوية المذكور (٠.٠١) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول الفروض العدمية الثانى والثالث والقائلة بعدم وجود تأثير معنوى بين كل من (Y3, X2) وبين كل من (Y3, X3) ورفض الفروض البديلة الثانى والثالث، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ ، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠١)

أما عن نتائج اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار التدريجي، فقد أشارت النتائج التى تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الجاهز SPSS وجد أن النموذج المقدر يأخذ الشكل التالى:

$$Y3 = 258769.6 + 0.187\,X1 - 70419.2\,X2 - 383912\,X3 - 1319291\,X4$$

	t	(5.151)	(7.267)	(-1.358)	(-1.120)
	Sig.	(0.000)	(0.000)	(0.193)	(0. 279)
n = 21	R2 = 0.962		F = 100.299	Sig. = 0.000	

يتضح من النتائج، ما يلى:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) ، وذلك عند مستوى معنوية (١ %) حيث بلغت المعنوية المقابلة لها (Sig. = 0.000) وهى تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) ، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠.٩٦٢) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٩٨.٥% من التغير فى (Y3) والباقى يرجع لعوامل أخرى.

• ثبوت معنوية ثلاث من المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، معامل المتغير X1 ، ومعامل المتغير X4) وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تقل عن مستوى المعنوية (α = 0.01) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل التفاضلى الجزئى الأول لإجمالى الودائع المشار إليها بـ X1 (٠,١٨٧) ، ويعنى ذلك أن زيادة إجمالى الودائع بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه زيادة فى (Y3) قدرها ٠,١٨٧)) وحدة فى المتوسط. وبلغت قيمة المعامل التفاضلى الجزئى الأول لمعدل الخصم المشار إليها بـ X4 -١٣١٩٢٩١ ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى (Y3) قدرها ١٣١٩٢٩١ وحدة فى المتوسط.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرضى العدم الأول H01 ، والرابع H04 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X1 , X4) على (Y3) وقبول الفرضين البديلين المقابلين H11، H14 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X1 , X4) على (Y3) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

• عدم ثبوت معنوية أثنين من المعاملات المقدرة (معامل X2 ، ومعامل X3) حيث يتضح من فحص المعنوية المقابلة لقيم إحصاء (t) لتلك المعلمات (Sig.) أنها تزيد عن مستوى المعنوية (α = 0.01) ، ويشير ذلك إلى عدم ثبوت معنوية تلك المعاملات عند مستوى المعنوية المحدد .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فرضى العدم الثانى H02 ، والثالث H03 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X2 , X3) على (Y3) ورفض الفرضين البديلين المقابلين H12، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X2 , X3) على (Y3) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

وأما عن اختبارات فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار التدريجي، فقد اتضح أنه يمكن تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على (Y3) باستخدام نماذج الانحدار التدريجى، ويعرض الباحث فيما يلى نتائج المرحلة الثانية، والأخيرة للانحدار التدريجى، والتى تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الجاهز SPSS

المرحلة الثانية:

$$Y3 = 232222.9 + 0.191\ X1 - 1290770\ X4$$

t (6.237) (7.907

Sig. (0.000) (0.000

n = 21 R2 = 0.956 F = 196.000 Sig. = 0.000

يتضح من النتائج، ما يلى:

• ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) ، وذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث بلغت المعنوية المقابلة لها (Sig. = 0.000) وهى تقل عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ، كما وصلت قيمة معامل التحديد للنموذج إلى (٠,٩٥٦) تقريبا ، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ؛ لأن النموذج يشرح ٩٥,٦% من التغير فى (Y3) والباقى يرجع لعوامل أخرى.

• ثبوت معنوية المعاملات المقدرة وإتفاقها من حيث القيمة والإشارة مع توقعات النظرية الاقتصادية ؛ حيث يتضح من فحص قيم إحصاء (t) للمعلمات المقدرة لكل من (المقطع ، معامل المتغير X1 ، ومعامل المتغير (X4 وفحص المعنوية المقابلة لكل منها (Sig.) نجد أنها تساوى صفراً، ومن ثم تقل عن مستوى المعنوية (□ = 0.01) ، ويشير ذلك إلى ثبوت معنوية تلك المعاملات المقدرة عند مستوى المعنوية المحدد . وقد بلغت قيمة المعامل المقدر لإجمالى الودائع المشار إليها بـ X1 (٠,١٩١) ، ويعنى ذلك أن زيادة إجمالى الودائع بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه زيادة فى (Y3) قدرها (٠,١٩١) وحدة فى المتوسط. وبلغت قيمة المعامل المقدر لمعدل الخصم المشار إليها بـ X4 (-١٢٩٠٧٧٠) ، ويعنى ذلك أن زيادة معدل الخصم بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض فى(Y3) قدرها ١٢٩٠٧٧٠)) وحدة فى المتوسط.

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن رفض فرضى العدم الأول H01 ، والرابع H04 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X1) على (Y3) وقبول الفرضين البديلين المقابلين H11، H14 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X4 , X1) على (Y3) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

- لم يتمكن المتغيران (X2، X3) من دخول معادلة الانحدار التدريجى، ويشير ذلك إلى عدم وجود أى تأثير معنوى لأى من المتغيران على المتغير التابع(Y3) .

وفى ضوء تلك النتيجة يمكن قبول فرضى العدم الثانى H02 ، والثالث H03 القائلان بعدم وجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X2) على (Y3) ورفض الفرضين البديلين المقابلين H12، H13 القائلان بوجود تأثير معنوى لكل من (X3 , X2) على (Y3) خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٢ ، وحتى عام ٢٠١٢ عند مستوى معنوية (٠,٠١)

وفيما يتعلق باختبارات تأثير الأزمة المالية، أشارت النتائج باستخدام المتغير الصورى (D) للتعبير عن الأزمة، حيث: (D) تأخذ القيمة (١) صحيح فى سنة وقوع الأزمة والسنوات التالية لها ، ويأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك، وببحث أثر الأزمة على نموذج الانحدار التدريجى لـ (Y3) أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$Y3 = 209469.0 + 0.227\ X1 - 1183709\ X4 - 20849.0\ D$$

t	(4.645)	(4.799)	(- 4.375)
Sig.	(0.000)	(0.000)	(0.000

n = 21 R2 = 0.958 F = 129.615 Sig. = 0.000

ويتبين من فحص النتائج السابقة عدم معنوية المعامل المقدر للمتغير الصورى عند مستوى المعنوية المحدد ($\alpha = 0.01$) مما يشير إلى عدم تأثير الأزمة المالية على Y3

وبذلك تتلخص نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى ذى دلالة احصائية لكل من الودائع ومعدل الخصم ومعدل التضخم على حجم الإئتمان المصرفى بينما لم يثبت تأثير معدل الناتج المحلى الإجمالى. وهذا يعنى قبول فرض العدم بالنسبة للفرض الثالث، وقبول الفرض البديل بالنسبة للفروض الأول والثانى والرابع.

ثامنا: المراجع المستخدمة

المراجع العربية :

خليل، أحمد.(٢٠٠١) تحليل ودراسة أثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية مع التطبيق على البنوك الوطنية. **رسالة ماجستير غير منشورة؛** القاهرة: كلية التجارة – جامعة عين شمس.

طويرش، عبد الله (٢٠١٠) "العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك، دراسة تطبيقية علي قطاع البنوك التجارية السعودية،" **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، العدد ٧٥، كلية التجارة ، مكتبة عين شمس.

المراجع الاجنبية:

Abdelkarim, M. (2013) " Impact of Managerial Factors on Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Jordan, " **International Journal of Academic** 3(3).

Bakker, Bas and Anne-Marie Gulde, 2010, "The Credit Boom in the EU New MemberStates: Bad Luck or Bad Policies?" **IMF Working Paper 10/130** (Washington: International Monetary Fund).

Barajas, A., Chami, R., Espinoza, R. & Hesse, H. (2010) "Recent Credit Stagnation in the MENA Region: What to Expect? What Can Be Done?" **IMF Working Paper 10/219** (Washington: International Monetary Fund).

Bilal, M. (2013)"Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial Bank: A Case Study of Pakistan," **Journal of Finance and Accounting** 4(2).

Funso, T. (2012) "Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A Panel Model Approach," **Australian Journal of Business and Management Research** 20 (2) 31-38.

Guo, K.& Stepanyan, V. (2011) "Determinants of Bank Credit in Emerging Market Economies," **IMF Working Paper** 11/51.

Kamil, H.& Rai, K. (2010) "The Global Credit Crunch and Foreign Banks' Lending to Emerging Markets: Why Did Latin America Fare Better?" **IMF Working Paper** 10/102 (Washington: International Monetary Fund).

Soumadi, M. & Fathi, B. (2011) " Growth Strategy and Bank Profitability: Case of Housing Bank for Trade & Finance, " **Europeans Scientific Journal,** Vol.8, No.22.

Takáts, E. (2010) "Was it Credit Supply? Cross-border Bank Lending to Emerging Market Economies during the Financial Crisis," **BIS Quarterly Review** (Basel: Bank for International Settlements, June).